

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

UN LIBRARY

S/21711
5 September 1990

SEP 10 1990

ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة الى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

سبق أن أبلغت حكومة الهند بالفعل الأمين العام للأمم المتحدة ، وفقا للتعميم الوارد في الوثيقة S/21602 المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أنها اتخذت وستتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

وقد أدى تنفيذ التدابير ، تطبيقا لهذا القرار ، مع ذلك ، الى حدوث مشاكل اقتصادية للهند . ومرفق بهذا مذكرة تعرض التفاصيل الواضحة للأثار الاقتصادية والتجارية والمالية المباشرة والخطيرة على الهند .

وتبعا لذلك ، وبناء على تعليمات واردة من حكومتي ، أتشرف بأن أطلب القيام بإجراء مشاورات عاجلة مع مجلس الأمن ، طبقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بإيجاد حل لهذه المشاكل .

(توقيع) م. ر. غاريخان
السفير/الممثل الدائم

المرفق

مذكرة بشأن الآثار الاقتصادية والتجارية والمالية
المرتتبة على الهند من القيود المفروضة على علاقاتها
الاقتصادية مع العراق والكويت

كان لتطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٦١ آثار مباشرة وخطيرة على الاقتصاد في الهند ، في الوقت الذي هبطت فيه احتياطات الهند من الصرف الأجنبي الى مستويات منخفضة بشكل خطير وأصبح نمو ديون الهند الخارجية يشير القلق .

لقد أصاب الأثر الناجم من تنفيذ الجزاءات قطاعات حيوية في الاقتصاد الهندي . وفيما يلي بيان بالمجالات التي تأثرت أكثر من سواها :

- (١) عدم توفر النفط وتأثيره على الصناعة والتجارة ؛
- (٢) الطلب الإضافي على القطع الأجنبي لمواجهة الزيادة في أسعار النفط مما يؤثر في ميزان المدفوعات ؛
- (٣) خسارة في العائدات ناجمة من انخفاض حاد في الصادرات ؛
- (٤) هبوط ملحوظ في التحويلات المالية المرسلة من المغتربين الهنود في الخارج ؛
- (٥) تكاليف العودة الى الوطن والتأهيل بالنسبة للهنود المغتربين ، النازحين من الكويت والعراق ؛
- (٦) التكاليف الاجتماعية التي تؤثر على البطالة باعتبارها نتيجة لما سبق ذكره أعلاه .

١ - توفر النفط :

يحتاج الإنتاج المحلي للنفط الخام وللزيوت والشحومات في الهند الى استكمالها بواردات منتظمة لمواجهة طلبات اقتصادها المتنامي . ومع سرعة النمو الصناعي والزراعي الذي يحدث في الهند ، ترتفع مستويات الاستهلاك بشكل تدريجي .

ويبلغ الاحتياج السنوي من واردات النفط الخام ومنتجاته لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ما مقداره ٢٤,٢٨ من ملايين الاطنان ، وهذه الواردات عبارة عن عروض ارتبطت بها الهند لهذا العام على أساس سعر متوسط يبلغ ١٧ دولارا للبرميل الواحد . ومن هذا المبلغ هناك ٨,٧٥ من ملايين الاطنان من النفط و ١,٢ من ملايين الاطنان من زيت الكيوسين الممتاز من المتوقع تزويد الهند بها من العراق والكويت . وسيتعين على الهند الآن أن تحدد مصادر بديلة لتزويدها بالنفط الخام من درجات محددة ومن نوعية ملائمة تتماشى مع معامل التكرير الهندية . ويؤثر عدم ثبات العرض على الأنشطة الصناعية والإنتاج الزراعي . وسيؤدي هذا أيضا الى ارتفاع متوقع في جميع الاسعار ، فضلا عن اتجاهات الزيادة المتوسطة والطويلة المدى في أسعار النفط . ويبدو أيضا أنه سيكون هناك تكاليف اضافية تتمثل بالحصول على الزيوت والشحومات المطلوبة ، في حالة عدم توفر الخام ذي النوعية الملائمة .

٢ - الارتفاع في سعر النفط :

تأثرت الهند أيضا بالارتفاع الحاد الذي حدث في أسعار النفط بالفعل . وفي حالة زيادة هذا السعر مرة ثانية فإن الاثر المعاكس الناجم سيكون تراكميا . وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، أدرجت الهند في ميزانيتها للاستيراد ما يوازي ٢٤,٢٨ من ملايين الاطنان بسعر ٦ ٤٠٠ روبية كرور (٣ ٥٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) على أساس ١٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد . وكان التقدير أن كل دولار زيادة في أسعار النفط يتجاوز الـ ١٧ دولارا للبرميل الواحد سيؤدي الى زيادة في فاتورة استيراد الهند بواقع ٤٠٠ روبية كرور (٢٢٢ مليون دولار) . وإذا قمنا بعملية إسقاطية لمستوى السعر الحالي وهو ٢٨ دولارا للبرميل الواحد ففي هذه السنة ، فإن الزيادة في فاتورة استيراد الهند ستبلغ اضافة قدرها ٤ ٤٠٠ روبية كرور (أي حوالي ٣,٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) . وسوف يضع هذا قيـدا لا يُحتمل بالمرّة على مركز احتياطي الصرف الاجنبي الضعيف .

٣ - هبوط الصادرات :

كان العراق والكويت شريكين تجاريين رئيسيين للهند . وأهمية العراق حاسمة من حيث المشاريع وتصدير السلع . وخلال السنوات العشر الماضية ، وفّرت العراق ما يزيد على ٦٠ في المائة من الصادرات من المشاريع بقيمة تبلغ ٥ ٠٠٠ روبية كرور (٢ ٧٧٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) . وبلغت قيمة الصادرات من السلع ١٢٦ روبية كرور (٧٠ مليون دولارا من دولارات الولايات المتحدة) خلال فترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٠ . وكان من المتوقع ، بالنسبة للصادرات الهندية التي تشمل الشاي والتوابل والكيماويات الاساسية والسلع الهندسية ، أن تسجل زيادات أخرى خلال السنة الحالية .

وارتفعت أيضا الصادرات الهندية بشكل ملحوظ من ٩٢ روبية كرور (٥١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ الى ١٩٨ روبية كرور (١١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠. وتشمل هذه الصادرات الارز والاحجار الكريمة والمجوهرات والفواكه والخضر والسلع الهندية.

وسوف تؤدي القيود المفروضة على الهند مع هذين البلدين الى خسارة إجمالية في القطع الاجنبي قد تبلغ حوالي ١٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الاشهر الـ ١٢ القادمة.

وعلاوة على ما سبق ذكره ، أبرمت الهند مع العراق اتفاق دفع مؤجلا لمشاريع التشييد المتواصلة في العراق . ومن المبلغ الذي يمل الى ٤٠٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة المستحق دفعه في عام ١٩٩٣ ، هناك مبلغ ٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يستحق دفعه للهند في عام ١٩٩٠ . ومع تطبيق الجزاءات ، لم يعد في الإمكان نقل هذا المبلغ على هيئة نفط خام ، وفقا للاتفاق المبرم بين البلدين .

٤ - هبوط في الدفعات المالية :

يقدر أن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ هندي كانوا يعملون في أعمال تخصصية في العراق والكويت . وكان هؤلاء المفتربون مسؤولين عن إرسال تحويلات مالية للهند تصل الى حوالي ٧٠٠ روبية كرور (٣٨٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) سنويا . ويؤدي فرض القيود على هذين البلدين الى خروج العمال الهنود منها . وقد أدى هذا بدوره الى التوقف التام للتحويلات المالية الراهنة ، وتجميد الاموال التي سوف تستخدم كدفعات مالية في المستقبل ، وسوف تخف هذه الحالة ، بشكل خطير من التوقعات للحصول على دفعات مالية في المستقبل حتى بعد استئناف حدوث ذلك مرة أخرى ، وفي حالة حدوثه إن حدث .

٥ - إعادة توطين المفتربين العائدين وتأهيلهم :

يتعين على الهند أن تنفق مبالغ كبيرة من القطع الاجنبي لجلاء مواطنيها من العراق والكويت . ويجري حاليا حساب هذه التكاليف . ولتوضيح صورة التكلفة المتكبدة على عنصر واحد فقط من عملية الجلاء ، فإن رحلة طيران واحدة تنقل ٣٠٠ راكب تكلف الحكومة ٧٥ روبية لآخ . وإذا كان ٢٠ ٠٠٠ فقط من العدد المحتمل جلاؤه وهو يبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ سيجري نقلهم بالطائرات ، فإن تكاليف الرحلات وحدها سيبلغ ٥٠ روبية كرور (أي حوالي ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) . وبالإضافة الى هذه التكاليف

والخسارة المالية المتعلقة بالدفعات المالية ، سيتعين على الهند أن تنفق مبالغ كبيرة لتأهيل العمال المهاجرين العائدين من الهند . وسيزيد تدفق هؤلاء العمال من خطورة تفاقم حالة البطالة الحادة في هذا البلد . وقد أصبحت المشكلة التي يواجهها هؤلاء العمال تتسم بمزيد من الحدة بحيث أنها قد تركت وراءها أصولاً ضخمة ، وأنها تحتاج إلى بداية حياة جديدة مختلفة تماماً .

النتيجة

ستؤثر الجزاءات المفروضة على العراق والكويت بشكل خطير ، ليس على إدارة الموارد في الهند فحسب ، بل إنها ستشكل تراجعاً في جهود الهند الإنمائية . ولا تستطيع الهند ، بمفردها ، أن تجد الحلول القصيرة المدى لمواجهة الأثر السلبي الحاد الذي سيشترتب على الاقتصاد الهندي من فرض الجزاءات . ولذلك تسعى الهند ، في هذا الصدد ، إلى الحصول على الإغاثة في المجالات المحددة أعلاه ، بواسطة العمل على تحقيق زيادة في مجال توفير النفط والتعويض المالي .
